



## نداء إلى شعبنا والقوى الوطنية والديمقراطية الخيرة

نتيجة الأوضاع المأساوية التي عصفت وانهالت على شعبنا ووطننا سورية، ارتأت مجموعة من المثقفين ومن كافة أطراف المجتمع السوري مكوناته (العربية، التركمانية، الكردية، الآشورية، الدرزية والشركسية)، العمل على تحضير وطرح خارطة طريق في سبيل الخروج من جحيم الأزمة التي حلت علينا، باستمرارها وكأنها قدر لنا ومصيبة استعصى حلها أمام جميع القوى المحلية والإقليمية والدولية.

لذا بادر عدد من مثقفي جميع شرائح المجتمع السوري بطرح فكرة الدعوة لمؤتمر وطني تحت شعار **"التحالف الوطني الديمقراطي السوري"** لإيجاد طريق حل ناجع للأزمة السورية الناتجة عن تشرذم المعارضة وعدم جدية القوى الإقليمية والدولية في إيجاد حل ذو بعد إنساني لوقف نزيف الدم المُسال في الوطن السوري.

على هذا المبدأ نناشد جميع القوى الوطنية والديمقراطية والنخبة الواعية والمثقفة، وأصحاب الضمير الحي وذوو الخبرة في حل المسائل والأزمات، والأكاديميين والشخصيات المستقلة والشيوخ والوجهاء والعلماء والقادة الميدانيين الشرفاء، والتجمعات السياسية والمنظمات المحلية والمدنية وحتى الجمعيات الخيرية وكل خيرٍ غيورٍ على شعبه ووطنه، ندعوهم لتحمل مسؤولياتهم التاريخية، والمشاركة في إنجاح هذا المشروع الوطني الديمقراطي داخل وخارج وطننا سوريا، كما نحثهم لمساندة ودعم هذا العمل الوطني ليتكلم بالظفر والنصر، ولدرء وتجنب الانزلاق إلى مواقع أخرى وخاصة في هذا المنعطف المحفوف بالمخاطر والذي حل علينا وعلى الجغرافية السورية برمتها.

اللجنة التنسيقية

التحالف الوطني الديمقراطي السوري

الموقع الرسمي للتحالف الوطني الديمقراطي السوري:

[www.twds.info](http://www.twds.info)



## بيان مشروع إلى الرأي العام

سوريا التي كانت مركزاً ومهداً لنهوض ونشوء الحضارة البشرية، تبلورت فيها غنى الثقافة الإنسانية السامية ومنذ فجر التاريخ؛ لأهمية موقعها الجغرافي كونها ممر طبيعي بين القارات الرئيسية في العالم. لقد لعبت سوريا دوراً مميزاً وحاضنة خصبة لاستقبال وتلاقح وحوار كافة الثقافات والشرائع والأديان السماوية السحاء ضد كل أنواع الظلم والظلام والتسلط العبودي والنمردة والفرعنة التي كانت تمارسها قوى الاستعباد بين شعوب المنطقة على مدار التاريخ.

سوريا كانت على الدوام قاعدة ذات بعد استراتيجي هام في حماية ونشر الثقافات وانطلاقها نحو الغرب والشرق ومنها إلى بقاع العالم، لنشر المعرفة والتعارف والتعايش السلمي وترسيخ اخوة الشعوب فيما بينها، في إطار الدعوة إلى التسامح والتآخي والتضامن والتكامل والتعاون في الخير والمحبة بين جميع الأعراق والأجناس البشرية، مستندة إلى الأسس القوية للعقيدة والإيمان في نبذ ثقافة العنف والشر والقتل والإجرام والإمحاء سعياً لإنتفائها بين شعوب العالم، بل كرست عوضاً عنها مبدأ تلاحح الثقافات.

التاريخ يؤكد على أن سوريا وجهة حضارة شرقنا في رقي ثقافتها ونشر مبادئ التعايش الحر بين أعرافها وأديانها على مختلف مكوناتها العرقية والمذهبية وحتى الطائفية منذ فجر التاريخ وإلى الآن، والدلائل على صحة هذه النظرية تكمن في واقعية وتعددية تنوع آثار موزاييك حضارتها وثقافتها على مجمل الجغرافيا السورية برمتها.

إن استمرارية الصراع وديمومته على كوكبنا، يحتم على الجنس البشري تأمين فرص التطور لأجل الوجود والبقاء والحياة، الأمر الذي كان دافعاً في ولادة قوى بشرية مجتمعية للدفاع عن وجودها الطبيعي وحماية مصالحها الذاتية والموضوعية أمام أي تجمع أو قوى تهدد وجودها وكيانها الطبيعي، ضمن علاقاتها وثقافتها الأخلاقية التي تعبر عن هوية تجمعها، مما أدى إلى ظهور التمايز بين الأقسام والتجمعات البشرية، ووصولها إلى مرحلة الصراع بين الثقافات والحضارات القائمة على أساس تباين وتناقض المصالح الطبقيّة والفئويّة بين التجمعات البشرية في خيرها وشرها.

استمرارية تلك الصراعات وفي أكثر من مستوى بين التكتلات ومراكز القوى العالمية والتي تشكلت عبر تطور الصراعات وتعدد أشكالها وأنواعها، وليدة التنافر واختلاف المصالح عبر العصور، هذه الازهافات تمخضت في ولادة وظهور مشروع الدولة القومية في القرن السابع عشر بأوروبا لإجهاض الحركات والثورات الشعبية الديمقراطية المضادة للاحتكار ورفضها السيطرة على أسواق ومقدرات الشعوب وعدم القبول بتحويلها إلى قوة جشعة لسلب ونهب خيرات شعوب العالم. وكان هذا المشروع السبب الرئيسي وراء اندلاع حروب دموية في العالم كالحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين تسببتا في مقتل ملايين الأبرياء وجلبت ويلات ومآسي مفجعة، ناهيك عن الخراب والدمار وتقسيم المجتمعات والأوطان.

إن تقسيم خارطة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح القومية للقوى الجديدة الطامحة؛ لمدّ نفوذها الاقتصادي والسياسي خير دليل على ذلك، حيث أنتجت معها أنظمة فئوية دكتاتورية وطائفية كوكيلة لها لتسهيل سلب ونهب الثروات الاقتصادية. هذه المنظومة الجديدة فرضت نفسها كواقع عبر مصادرة جميع أنواع الحقوق والحريات الأمر الذي أفضى لخلق ونشر ثقافة وذهنية عدائية متضادة بين شعوب المنطقة، وتسويق سياساتها التجزئية (فرق تسد) بين المجتمعات عبر دس روح الفتن والعداء بين شعوب المنطقة ومعتقداتها حسب مقتضيات سياستها التوسعية، والتي تمثلت في إنتاج مؤسسات قومية عنصرية غريبة عن جسد وثقافة شعوب المنطقة، لتقطع بذلك التواصل الحضاري والثقافي؛ النتاج المشترك لكافة الشعوب طيلة قرون خلت.

لقد جاءت تجربة الدول القومية لتقضي على آمال الشعوب في التحرر من التبعية المفروضة عليها من الخارج، ولتقطع الطريق على عملية التنمية وعلى مختلف الأصعدة، كما أنها رسخت النظام الشمولي الأوحده المتمثل في هيمنة الحزب الواحد

على مقدرات البلاد والعباد، وقمعت معها كل أنواع الحريات الفردية والجماعية، وعززت من الأنانية علاوة على تعميم ظاهرة الخوف المسيطر على العقول والقلوب، فحولت مجتمعاتها إلى قطيع(رعاع) يتبع نظامها الأمني والذي قتل كل فرص الحرية والتحرر في مجتمعاتها.

لقد برهنت كل التجارب التي مرت في التاريخ بأن ذهنية وثقافة الدولة القومية المستوردة من الخارج فشلت في حل مشاكل وقضايا الشعوب وعلى جميع الأصعدة، ولا يمكن انسجامها وملاءمتها مع طبيعة وحقيقة ثقافة المنطقة، والأمثلة كثيرة على ذلك (عقليات القومية التركية الكمالية – الناصرية في مصر – البعث في سوريا والعراق – والصهيونية في إسرائيل – والإسلام المزيف في إيران)؛ لأن مشروع الدولة القومية هو جزء من المشروع القومي الاستعماري الذي ظهر ونشأ في أحضان البرجوازية الأوروبية للسيطرة على الأسواق العالمية وسوق العمل، وكإحدى ضرورات تنفيذ المشروع الاستغلالي على الأرض توجب خلق أنظمة دكتاتورية مستبدة تضطهد وتستعبد شعوبها وتنهب خيراتها لخدمة مصالحها التوسعية والقومية الضيقة. وما نحن نرى بأم أعيننا الأوضاع والأحداث التي تعصف بمنطقتنا وخاصة في سوريا، وهي دون شك نتيجة تلك العقليات الشمولية، وثقافة اللغة الواحدة التي مارسها تلك الأنظمة المصطنعة بحق شعوبها.

إن السياسة القمعية والأمنية الإقصائية التي اتبعتها تلك الأنظمة قضت على مستقبل الشعوب في التحرر، وكرست لثقافة هجينة تستمد جذورها من الخارج، وذلك كبديل لسياسة التنوع والتضامن الطبيعي الديمقراطي وقبول الآخر التي كانت سائدة بين المكونات الوطنية، في سبيل الاستئثار في توزيع الثروات الاقتصادية، وانتفاء العدالة الاجتماعية في توزيع تلك الثروة الوطنية التي حولتها إلى ثروة قومية، ومن ثم لتستفيد منها ثلة قليلة تربعت على هرم السلطة، لتستخدمها في تمويل مشاريعها الفئوية والطائفية لإدامة نظامها وسلطتها. لقد وصلت بنا الحال إلى نتائج مأساوية. إن استمرار هذه الأنظمة الشوفينية المصطنعة والعميلة في ممارساتها لخدمة مصالحها الفئوية، بالتوافق مع حماية مصالح القوى العالمية المحنكرة للقرار الدولي، وابتعادها عن مصالح شعوبها وطموحاتها في التقدم الحضاري والازدهار الاقتصادي، كانت السبب الرئيس في تفاقم المشاكل التي عصفت بأوطاننا، لنغرق في مستنقع بات الخلاص منه يتطلب اندلاع ثورة على كافة المفاهيم والذهنية السائدة، لتطال البنى السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن ابتعاد الطغمة الحاكمة عن الأخلاق والقوانين وجشعها في جمع المال والثروة تسبب في تراكم السلبات ضمن دوائر ومؤسسات الدولة، بالتزامن مع سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة اليومية للمجتمع وفشلها في إدارة الصراع وحل المشاكل والمعوقات التي يتعرض لها المواطن، علاوة على فرض مشاريع عنصرية لا أخلاقية بحق بعض المكونات، كتطبيق القوانين الاستثنائية العنصرية والطائفية، إضافة إلى حجز حرية المواطن وملاحقة السياسيين وأصحاب الرأي والمعارضين وزجهم في أقبية السجون مع ممارسة أشنع أنواع التعذيب النفسي والجسدي عليهم، لا لشيء فقط لأنهم معارضون لها في الفكر والتوجه، إلى أن وصلت بهم إلى عقد محاكم صورية لهم، ومعاقبتهم بأشد أنواع العقوبات تحت بنود الخيانة الوطنية وتقسيم البلاد.

هذه الممارسات والسياسات لاقت صداها وتعبيراتها القوية في الثورة السورية، نتيجة تفاقم الأوضاع في الأزمة السورية وانفجارها ثم تحولها إلى حراك جماهيري شعبي لأجل تغيير القدر الذي يُعْتَقَد أنه كان حتمياً ومفروضاً على كاهل جميع أطراف المجتمع السوري. وهذا ما يفسر سرعة انتشارها كالنار في الهشيم، وكذلك الانقسام الأفقي والعمودي الذي تمر به الثورة الآن، والتي جاءت كانعكاس لثقافة الدولة القومية الواحدة ذات اللغة الواحدة والثقافة الواحدة... الخ.

إن انطلاق الاحتجاجات الجماهيرية باسم ثورات الربيع العربي(والتي هي ثورات الشعوب كلها) ولدت مينة في تونس ثم أقيمت مراسيم تشييعها في مصر بوجود ممثلي قوى الاستخبارات العالمية والإقليمية بإقرار دفن رفاتها وبكل الأساليب دناءة في قلب التحركات الشعبية والجماهيرية الوطنية الديمقراطية للثورة السورية ووآد آمال الشعوب في الحرية، بالتخطيط والتنسيق مع القوى الإقليمية(تركيا، السعودية، وإيران) وبعلم مسبق للنظام البعثي الطائفي وبمباركة مراكز القرار الدولي، لنسف واغتيال أهداف الثورة وتوجهاتها الوطنية ثم عرقلة التحرك الشعبي وافراغ تطلعاتها الديمقراطية في التغيير السلمي الحر والثوري الديمقراطي.



بدأت فصولها الأولى في درعا البطلة وانتقلت إلى حمص الوفية وحماه الأبية وصولاً إلى حلب الثائرة لدماء الشهداء الأحرار، من حمزة الخطيب إلى ما لا نهاية من قوافل شهداء ثورتنا التي كان هدفها الأول والأخير هو تغيير الوضع الاجتماعي نحو الأفضل، والخلص من الظلم الذي ذاق مرارته على مدى خمسين عاماً، والذي حول الخارطة السورية إلى مرتع لممارسة كل أنواع السياسات المنحرفة والأساليب الملتوية لضرب التعايش السلمي والانسجام والتضامن بين مكونات الشعب السوري عبر زرع ايديولوجية ذات ثقافة وبعد شمولي قومي، ثم توظيف كل مؤسسات الدولة في خدمة مصالحه الفئوية والطائفية في سبيل البقاء على سدة كرسي الحكم في سوريا، عن طريق تعميق سياسة التشنج القومي الإقصائي مع الغاء دور مؤسسات المجتمع المدني وتهميش المعارضة الوطنية والمثقفين العقلاء والوطنيين الشرفاء، في المشاركة لإيجاد حلول مجدية وناجعة للآزمات والمشاكل الاجتماعية السياسية الاقتصادية التي تقف عائقاً أمام التطور الحضاري والاقتصادي في سوريا.

إن الدور التدميري الذي لعبته المؤسسات الأمنية في تعميق وتراكم السلبات من خلال تعشيشها وتجذرها في مؤسسات ودوائر الدولة المركزية، أدى إلى كشف زيف حقيقة الدولة القومية وفداحة خطرها على مستقبل الشعوب، وفضح ادعاءاتها الكاذبة بالممانعة للمخططات الصهيونية والاستعمارية.

لقد ولى زمن المصطلحات القومية البراقة والمخادعة للجماهير الشعبية، وتجلت النظرة والرؤية التي غفلت عنها الجماهير طيلة السنوات المنصرمة، حيث حاول النظام ركوب السياسة القومية لخدمة مصالحه الطائفية وبث النعرات المذهبية في ضرب مكونات المجتمع السوري بعضها ببعض، عن طريق الامتيازات الممنوحة والممنهجة لبعض الفئات المرتبطة بعجلة مصالحه الفئوية. كل هذه الأوضاع والظروف أدت إلى تكوين أرضية خصبة في التأثير وهبوب رياح ربيع الثورات واندلاع الاحتجاجات الشعبية والتحركات الجماهيرية، بدءاً من درعا لتنتشر على كامل الجغرافيا السورية، حاملة أهداف الخلاص والتحرر من الظلم والعبودية العصرية الحاكمة القابعة على صدور شعبنا منذ خمسة عقود.

منذ اليوم الأول لانطلاق الاحتجاجات الشعبية السلمية في سوريا، أيقنت القوى العالمية والإقليمية أن انتصار الثورة السورية سوف تغير الوضع السياسي والاجتماعي وتفرض وقائع جديدة لصالح شعوب المنطقة، وسوف تزلزل أركان الأنظمة القمعية وتهدد مصالحها الفئوية، لذا استشعرت بالخطر القادم وبادرت بالتنسيق فيما بينها وخاصة النظام السوري والبراني وبتحالف استراتيجي مع روسيا الاتحادية من جهة، مع تحرك النظام السعودي التركي بالعمل في احتضان الثورة وإيقاعها في شباك استخباراتها ومصادرة استقلالية قرارها وخاصة بعض القوات الميدانية والكتائب المسلحة، ووضعها في خدمة مصالحها وأجنداتها التوسعية التي لا تريد أي خير لسوريا وشعبها. أما إيران وروسيا وبتحالفهما مع النظام السوري دأبت على تحويل الثورة السلمية إلى ثورة مسلحة بسلسلة من الخطط والمؤامرات من القوى الاستخباراتية. بتأجيج الصراع ما بين المجموعات المسلحة لمواجهة بعضها البعض لإفراغ الثورة من مضمونها الثوري والتحرري وحررها عن مسارها وأهدافها التي انطلقت لأجلها، ثم تجبيرها لخدمة سياساتها الطائفية والإجهاض عليها عبر استخدام كل الوسائل اللا شرعية والتي أفضت إلى اشعال المنطقة برمتها. أما القوى العالمية الفاعلة في الأزمة السورية والمتخاذلة بفواتير الفيتو الروسي في مركز القرار الدولي (مجلس الأمن الدولي) وبالتنسيق المباشر مع الدول الإقليمية (تركيا، السعودية، إيران) عملت من وراء الكواليس في الخفاء والعلن للجم التحركات والاحتجاجات الثورة السورية وخنقها ودفنها في مهدها قبل فوات الأوان، وإفراغ مسارها الديمقراطي الحر. كل هذه الأسباب والوقائع أفضت إلى نمو الحركات الإسلامية المتطرفة، واستغلالها ضعف ووهن قوى المعارضة الحاملة للفكر الديمقراطي الحر، وامتلاكها ناصية العمل العسكري وارضاخ الشعوب لأهوائها البهلوانية البعيدة كل البعد عن ثقافتها، وهي تمثل تهديداً حقيقياً لمستقبل وهوية الشعوب، حيث باتت أعمالها الإرهابية المتمثلة بالإعدامات الجماعية وجزر الرقاب ونحرها كما تنحر النعاج؛ خوفاً مسيطراً على قلوب وعقول الجميع. هذه الحركات المتنامية والتي غذتها دوائر إقليمية ودولية، باتت استئصالها مهمة كل الحركات الوطنية والديمقراطية على اختلاف مواقعها ومذاهبها الايديولوجية والسياسية.

ويمكن ارجاع أسباب التدخل الدولي والإقليمي السلبي في الثورة السورية، ومماطلتها في إيجاد حل سياسي وسلمي لها إلى عدة أسباب:

1 - تخوف الدول الإقليمية في انتصار المسار الديمقراطي الشعبي الحر، وحتمية انعكاسها على منطقة الشرق الأوسط وأنظمتها التابعة لسياسات القوى العالمية، وخلخلة التوازن القائم منذ عقود وتدهور المصالح الاقتصادية النفعية ودخولها مرحلة الخطر.

2 - ازدياد المخاوف من أن تصبح سوريا قاعدة خصبة في تغذية ثورات ربيع الشعوب، وانتشار ثقافة الثورة الوطنية الديمقراطية، وسد المنافذ أمامها لكي لا تأخذ دورها الريادي في تغيير وتطور وجه المنطقة الحضاري التاريخي والحفاظ على مسلمات تعاشها الديمقراطي الطوعي.

3 - موقع سوريا الجغرافي والجيوسياسي والديمقراطي، يجعلها لأن تأخذ دوراً أساسياً في تغيير الخارطة السياسية للشرق الأوسط في الأفق المرتقب، ولهذا فهي تسعى لسد الأبواب أمام تأثيرات الثورة السورية الديمقراطية، عبر خنق محاولات حل المسألة الكردية وابقائها تحت رحمة وسيطرة القوى المسيطرة على كردستان (القومية التركية والفارسية والعربية) ومحاولة إحياء اتفاقية قصر شيرين السيئة الصيت التي قسمت بموجبها أراضي الكرد فيما بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ولكن بشكل مغاير، عبر المحورين المتصارعين في المنطقة وقلب الصراع إلى (شيعي - سني) وبروز استقطابات حول كل محور تبعاً لمصالحها.

4 - ابقاء المنطقة في حالة اضطراب وفوضى خلاقة عبر التلويح والتهديد بالخطر المتمثل بالفوييا الإسلامية، دون محاولة قطع دابرها، عبر مخطط مدروس بعناية، وترك المنطقة في حالة لا استقرار وحسبما تفرضه مصالحها الذاتية.

على ضوء تلك الحقائق نسقت المحاور التي فرضت وصايتها على الثورة السورية ومعارضتها؛ بإملاء واقع التقسيم والانقسام على أطراف المعارضة لتتقاذفها عواصم العالم المختلفة، كمدخل لفرض وقائع جديدة على الأرض. واتضح الدور الانتكاسي والنكوصي لها في مؤتمر جنيف (1 و 2) واجتماعات اسطنبول التي شرذمت المعارضة أكثر مما جمعتها أو لمت شملها، لتخرج بنتائج تكرر حالة الانقسام والبعيدة عن طموحات وآمال السوريين. وكأخر محاولة لها في فرض إيقاع وسمّة الإرهاب والاحتراب الطائفي والمذهبي على الثورة؛ خططت ووجهت الاستخبارات الإقليمية والدولية في توجيه وزج المجموعات الإرهابية المتطرفة والظلامية باسم الاسلام مثل داعش وأخواتها في قلب الصراع الدائر بين النظام الطائفي الفاسد وقوى التغيير الحر، لتطلق الطلقة الأخيرة على الثورة وحركاتها الثورية.

لقد استخدمت كافة أساليب العنف والقتل والدمار لحرف المسار الديمقراطي للثورة عن أهدافها الانسانية المشروعة، والتآمر عليها بشتى الألاعيب لإفراغ التحركات من مضمونها الأخلاقي والإنساني للقضاء على التحرك الجماهيري السلمي والحضاري، عبر عسكرة الثورة وجر سوريا وشعبها إلى منزلق حرب أهلية خطيرة تآكل الأخضر واليابس، كان خاسرها الوحيد الشعب السوري بجميع أعراقه ومثله الطائفية والمذهبية. إن الغوص في تحليل الظروف والأحداث التي آلت إليها الثورة السورية بعد دخولها عامها الرابع، صراحة يصطدم المرء بواقع اليأس وجماد من خيبة الأمل، حيث لم نشاهد أي تقدم أو انجاز يخدم الثورة، بل كان العنوان البارز هو إراقة الدماء والتهجير والخراب والدمار، دمار البنية التحتية والاقتصادية لوطننا، تهجير وتشريد أكثر من اثنا عشر مليون سوري خارج ديارهم، تدمير أكثر من خمسة ملايين منزل، سقوط أكثر من مئتي ألف شهيد ومئات الآلاف من الجرحى إلى جانب عدد لا يحصى من المعتقلين والمفقودين والمشوهين والمعاقين. وبقدر ما كان النظام مسؤولاً عن هذه الكارثة التي حلت بالسوريين، كذلك المعارضة المسلحة والمنفلتة من عقابها ومن التزاماتها الوطنية تجاه الثورة، تتحمل قسطاً لا بأس به من مسؤولية الدمار والقتل الجارية حتى الآن في سوريا. كل التدخلات والأعمال الفوضوية التي اتسمت بها الكتابب التي تكاثرت في الوسط العسكري كالباراميسيوم، أعطت النظام جرعة قوية في الاستمرار والحفاظ على نفسه، بحيث تحول شعار "اسقاط النظام" على الأرض إلى شعار "اسقاط الثورة وتصفيتها"، وهو ما جعل النظام يوغل ويتمادى في القتل ويعتمد على الحلول العسكرية والأمنية، ويغلق الطريق أمام أي حل سلمي وسياسي لوقف نزيف الدم، وبالتالي انعدام امكانية طرح بدائل وحلول ديمقراطية سلمية، ورفضه لوضع خارطة طريق لإنهاء الأزمة.

الجميع يعلم أن سوريا دخلت أتون حرب أهلية وماضية نحو نفق مظلم ومجهول؛ نتيجة أخطاء استراتيجية سياسية فادحة وصلت إلى حد الجرائم من طرف كل من النظام والمعارضة على حد سواء، وقصور الأخيرة في طرح مشروع حل وطني واقعي ذو حوامل شعبية جماهيرية، تجمع بين دفتيها مصالح وآمال كافة مكونات المجتمع السوري على اختلاف توجهاتها السياسية والعقائدية والفكرية، وفشلت في أن تكون حاضنة للحراك الجماهيري العفوي الذي عانى الأمرين. فتعددت الهيئات والمجالس التي تدعي أنها معارضة، ولكنها بالمجمل لم تترجم طموحات وآمال السوريين رغم ادعائها بتمثيل القوى الجماهيرية والشعبية، نتيجة غياب العقلانية والرؤية الصحيحة، إضافة لرفضها مبدأ الحوار والنقاش والتصالح لتحديد الاستراتيجية المستقبلية لسوريا، وتحديد هويتها وهوية نظام حكمها أمام المجتمع الدولي، بل على النقيض من كل ذلك دخلت في أخطاء مميّنة حيث سيطرت العقلية الاقصائية على غالبية قوى وأطراف المعارضة، مما جعلها نسخة أقرب إلى النظام عبر عدم اعترافها بحقوق مكونات المجتمع السوري وتهميش دورها في الميدان الوطني والدولي، وبالتالي ابعادها عن المساهمة في رسم مستقبل سوريا. إن عدم فهم قوى المعارضة لموازين القوى الدولية ومصالح الدول في التعامل مع الأزمة السورية وفق المتغيرات التي طرأت في المنطقة، ناهيك عن الصراعات التي أشغلتهم في مواجهة النظام بشكل استراتيجي، وعدم وجود التنسيق والتعاون فيما بينهم ولو عسكرياً، والابتعاد عن أخلاق الثورة والثوار وانجرارهم وراء الثروة والثراء ثم الغنيمة والتملك، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث بدأت بمسلسل تصفية الحسابات تحت اسم التكفير والتخوين. كل هذه النتائج أدت إلى ترك الساحة أمام انتشار التنظيمات المتطرفة والمتشددة المرتبطة بدوائر الاستخبارات الدولية والإقليمية، حيث عمدت إلى تصفية المناضلين والمجاهدين الشرفاء، الذين كان يمكن أن يكون لهم دور ايجابي في إعادة العافية للثورة وإرجاعها إلى مسارها الصحيح. كل هذه النكسات المتتالية للمعارضة وضعتها في وضع هزيل، ولم تجد أمامها سوى الاستجداء إلى النظام والتوسل إليه عبر فرض النظام شروطه المذلة والمهينة، بعد أن أدرك جيداً مدى هشاشة وضعف المعارضة.

مما لا ريب فيه أن هذه الأوضاع والأحداث المؤلمة والمفجعة التي حلت علينا ووصولنا إلى طريق مسدود، وسبباً لعدم بروز حلٍ مجدٍ يرتقي إلى نزيف الدم المُسال في سبيل الحرية وكرامة الوطن والتحرر، وانهاء الجحيم المفروض علينا من قبل قوى الظلم والاستعباد والمجموعات التكفيرية البعيدة كل البعد عن روح وجوهر الإسلام والدين الحنيف. كل هذه الأوضاع المأساوية جاءت لانقسام المعارضة على نفسها وعدم وضوح الرؤية بالتعامل مع هذه الأزمة إضافة لتملل الموالاتة في مواقفها الانتهازية، ناهيك عن خذلان المجتمع الدولي في لعب دور مشرف انساني وحضاري بمسؤوليته التاريخية اتجاه المجتمع السوري.

لهذا وجدنا أن أفضل الطرق وأقصرها لخروج الأزمة من عنق الزجاجة، هو تكاتف وتلاحم الشعب السوري على مختلف تكويناته وأطيافه الرائعة، مما سينعكس ايجاباً على حركاته السياسية وكافة أطراف المعارضة الوطنية بجملة استحقاقات، لا يمكن معها التهرب منها، أولها إعادة اللحمة للنسيج الوطني السوري، ووحدة خطاب المعارضة وتحديد أهدافها وبرامجها، ووضع أولويات عملها في الداخل والخارج، وعدم اقصاء أي من المكونات مهما كان حجمها وفعاليتها. وإشراك الجميع في رسم مستقبل سوريا دون استثناء، حتى الذين لم تتلخ أيديهم بدماء الشعب السوري.

لهذا ارتأينا نحن مجموعة تضم نخبة من مكونات الشعب السوري (عرب - تركمان - آشور - أكراد - شركس - دروز ومختلف الاثنيات والمذاهب الأخرى) أن نجمع جهودنا في سبيل وضع آلية ومنهجية جديدة لحل الأزمة السورية، ولذلك قررنا وضع محددات وخطوط عريضة كمدخل لوضع خارطة طريق لحل الأزمة، على أن يكتمل هذا العمل في عقد مؤتمر عام، تحضره ممثلات كافة مكونات الشعب السوري ومن جميع مناطق سوريا وخارجها.

إن التحديات الكبيرة التي تواجهها سوريا تضعنا أمام مسؤوليات وطنية تاريخية، تتطلب معها تضافر الجهود الخيرة لحل الأزمة السورية، وبالتالي وضع الخطوات العملية لتحرك وعمل المعارضة، وتأطير جهودها ضمن هياكل تتصف بالديناميكية والسرعة في التجاوب مع متطلبات المرحلة التي تمر بها ثورتنا.

لقد خلصنا إلى جملة من الحقائق التي تبين وتحدد رؤيتنا لحل الأزمة السورية وهي:



- 1 – الوضع السوري بكل أبعاده وتشعباته وما آل إليه؛ نتاج تراكمات السياسات الشوفينية والشمولية وإدارة الدولة والمجتمع من قبل الدوائر الأمنية وازدياد نفوذها على حساب تهميش المجتمع في إطار عقلية الحزب الواحد، وأن الأسباب الحقيقية والكامنة للأزمة من البداية، هي أنها أزمة النظام نفسه ككيان سياسي وأمني واقتصادي فاسد.
- 2 – إن التغيير الحقيقي والجوهري (وليس فقط في شعار اسقاط النظام) كان من أهداف الحالة الشعبية التي انفجرت واندلعت في البلاد على شكل تحركات واحتجاجات سلمية لإيجاد حلول للمشاكل والاجتماعية للمواطن. وهذا يؤكد وبالبرهان القاطع على إفلاس نموذج الدولة القومية والعقلية الشمولية والثقافة الطائفية والعرقية.
- 3– التأكيد على عدم حتمية فرض مشاريع قومية شمولية أو مذهبية وحتى قومية أو دينية متطرفة أو عصبية طائفية، كون سوريا بلد التنوع والتعدد بغنى ثقافتها ولغاتها ومعتقداتها المذهبية والعرقية.
- 4– الخوض والعمل في رفع الغبن والمظالم التي مورست وطبقت بحق جميع مكونات المجتمع السوري، والكشف عن الأسباب والحقائق الموضوعية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية الاقتصادية الثقافية التي آلت إلى هذه المآسي، ثم رد الاعتبار لتلك المكونات وخاصة الكرد الذين عانوا الأمرين من الاضطهاد جراء سياسات النظام القومية العنصرية الذي طبق كل الاجراءات الاستثنائية بحقهم.
- 5– محاربة الثقافة العنصرية العرقية والتطرف الديني أينما كان، والرجوع للثقافة الوطنية السورية الجامعة والتاريخية في التعايش والتكافؤ على أساس وطني سوري بين جميع أبناء المجتمع السوري.
- 6– وحدة جغرافية سوريا أرضاً وشعباً، والالتزام بروح الثقافة الوطنية السورية ونبذ العنف واعتماد لغة الحوار كسبيل لالتقاء جميع الفرقاء المختلفين، وعدم اقصاء أي مكون والاعتماد على مبدأ الجمهورية الديمقراطية لكل أبناء سوريا بدلاً من مبادئ الدولة القومية والعرقية والمذهبية – الطائفية.
- 7– وجوب الاعتماد والعمل على خلق مؤسسات سياسية تمثل المجتمع السوري بجميع مكوناته، والالتزام بمبادئ الشراكة الوطنية كأساس لحل المشاكل بين جميع القوى المعارضة والرجوع إلى ثقافة التعايش السلمي والشرائع السمحاء لتوطيد الاخوة بين أبناء الشعب السوري.
- 8 – العمل على توحيد الجهد العسكري بين المجموعات المسلحة والمعارضة ضمن إطار مؤسسة وطنية لجيش وطني حر خارج إطار سياسة الولاء للأجندات الإقليمية والدولية للدفاع عن مصالح الشعب السوري وحماية مكوناته ومكتسباته الوطنية.
- 9– الدعوة إلى مؤتمر وطني عام وشامل يمثل كل السوريين في الداخل والخارج لإيجاد برنامج وطريق حل للأزمة السورية بالتعاون مع الأصدقاء والدول الفاعلة في القرار العالمي، وتحديد الهوية المستقبلية لنظام الحكم في سوريا.
- 10– تشكيل وتفعيل مجالس المدن ومؤسسات المجتمع المدني وإعطائهم الدور الرئيسي في تسيير شؤون المجتمع في إطار القانون المتعارف عليه.
- 11– تكثيف الجهود لتشكيل وتأسيس قوة أمنية مدنية تلعب دور الشرطة المحلية لفض النزاعات وحماية مصالح وممتلكات الجماهير وحماية مؤسسات ومجالس الإدارات المشكلة لتسيير شؤون المواطنين.
- 12– الإقرار بمبدأ وحدة الحقوق والحريات الفردية والجماعية كوحدة متكاملة، أثناء إدارة وتطبيق القوانين المدنية في تنظيم المجتمع ضمن أخلاقيات وشرائع ثقافة مجتمعنا المتنوعة وديننا الحنيف.
- 13– الاحترام والتفديد بمبادئ الأخلاق والضمير في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأن الضمير يشكل جوهر الأخلاق والدين. بفقدان الضمير يخرج المرء من طوره الانساني مما يؤدي إلى طغيان مبدأ القوة والتسلط والتطرف على سلوكه وعمله ثم تحوله إلى المعادة وعدم قبول الآخر.

14- تنشيط المجال الاقتصادي وفتح الطرق لنقل السلع والبضائع لتأمين حاجات المواطن في المأكل والمشرب وتأمين المواد الأساسية، مع وضع آلية لإعادة الروح للبنية التحتية، وتنشيط الاقتصاد الوطني ومؤسسات إدارة الاقتصاد الزراعي والتجاري والصناعي.

15- الاهتمام بالمؤسسات الصحية وفتح المجال أمام الكوادر في التنقل لأجل فتح مراكز صحية وتوفير الأدوية لمحاربة تفشي الأمراض المزمنة بين المواطنين وخاصة الأطفال.

16- عدم تهميش دور المرأة كونها تمثل نصف المجتمع والمتضررة الرئيسية من هذه المأساة، لأنها الأم والأخت والزوجة وهي التي تعاني وعانت من جراء هذه السياسات التعسفية التي عصفت بمجتمعنا. المرأة وباعتبارها الأكثر غيباً والتي مورست عليها كافة أساليب القمع والعنف الفكري والجسدي، ظلت محرومة من كافة حقوقها في المنظومة السائدة(الدولة القومية ونظام الحداثة الرأسمالية)، واستثمارها كسلعة تجارية في مجال الدعاية والإعلان وبشكل رخيص، متناسية الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المرأة، وتفجير طاقاتها الكامنة لتحقيق التوازن المجتمعي، ولتأخذ تمثيلها ومكانتها الطبيعية في كافة الهيئات والمجالس.

17 - الدعوة والعمل لعودة المهجرين والمشردين من الوطن وخاصة ذوي الكفاءات العلمية والاختصاصات، وإشراكهم في عملية البناء، وإنهاء مأساة ضياعهم في ديار الغرب.

18- التصميم على النضال لتغيير هذا الوضع المأساوي والعمل بكل السبل لإنقاذ سوريا أرضاً وشعباً والمضي نحو بناء سوريا وطنية ديمقراطية لجميع أبنائها وكل مكوناتها التاريخية.

لذا نناشد وننادي جميع القوى والأطراف والمجموعات الوطنية والديمقراطية والدينية السمحاء والخيرة لأجل إنقاذ سوريا أرضاً وشعباً في توحيد الرؤية والحوار في قبول الآخر، للوصول إلى معارضة وطنية حقيقية تمثل جميع مكونات المجتمع السوري ضمن إستراتيجية عريضة يركز عليها النضال الوطني والحوار السياسي لإنقاذ شعبنا وأرضنا من الضياع المحتوم والمجهول. لذا لا بد من وجوب بعض المبادئ والثوابت تركز عليها المعارضة، لحل هذه الأزمة التي عجزت جميع قوى المجتمع الدولي في حلها.

اللجنة التنسيقية

التحالف الوطني الديمقراطي السوري

الموقع الرسمي للتحالف الوطني الديمقراطي السوري:

[www.twds.info](http://www.twds.info)